

المحاضرة الثانية

المحور الثاني: أثر التطورات السياسية والفكرية على حقل السياسة المقارنة.

السياسة المقارنة كان لها تاريخ طويل و متميز كحقل من حقول علم السياسة. ومن خلال تقديم نظرة عامة وموجزة عن تطور الحقل والتحولت الرئيسية التي شهدتها، يمكن فهم التمرجات والاختلافات الفكرية السائدة في الحقل حاليًا ووضعها في إطارها الصحيح .

فقد عرف حقل السياسة المقارنة جدلاً واسعاً من خلال المراجعات والدراسات التي تعرضت له بالنقد ، وذلك نظراً لقدم جذوره التاريخية بالإضافة إلى الظواهر والمواضيع السياسية التي يدرسها، وبالأخص المناهج والأساليب البحثية المتبعة في تلك البحوث؛ وأغلب علماء السياسة ينظرون إلى نطاق دراسات السياسة المقارنة على أنه نطاق قديم قدم دراسة السياسة نفسها، فالمقارنات النظامية المبكرة للأنظمة السياسية ترجع إلى اهتمامات القدماء الإغريق.

يرجع التحول في دراسة وتطور السياسة المقارنة في المقام الأول إلى عدم رضى الدارسين عن حالة الحقل ورغبتهم في تطويره ، وإن لم يكن العامل الوحيد والكافي في حد ذاته لإحداث التحول ، فقد لعبت عوامل أخرى في إحداث هذا التطور، فقد كان لهذه التطورات أثراً عميقاً على السياسة المقارنة وعلى المداخل النظرية التي هيمنت على الحقل في كل فترة من فترات تطوره ، أهم هذه التطورات:

أ/ التطورات السياسية العامة:

- الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أهوال وفظائع وتجاوزات كان لها تأثير عميق على كتابات الجيل الأول من علماء السياسة المقارنة أمثال فريدريك إيرت *Friedrich.Ebert* و جان فون نيومان *J.V. Neumann* وغيرهم ، وقد كان هذا التأثير واضحاً في جهودهم لتحليل النظام النازي وتحليل أسباب وجذور الفاشية ، كذلك شمل تحليلهم الدراسة المقارنة للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الاتحاد السوفييتي.
- من ناحية أخرى كانت للحرب العالمية الثانية والتجربة النازية ، وتحليل أسباب وجذور الفاشية، كذلك شمل تحليلهم الدراسة المقارنة للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الاتحاد السوفييتي ، من ناحية أخرى كانت للحرب العالمية الثانية والتجربة النازية والستالينية تأثيراتها الرئيسية والفعالة على جيل آخر من علماء السياسة المقارنة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الجيل الذي تولى قيادة حركة التجديد الفكري في السياسة المقارنة في الخمسينيات وأوائل الستينيات، والذي أثرت نشاطاته الفكرية على صياغة المداخل والأطر النظرية الجديدة التي ركزت على دراسة البلدان النامية.
- تأثر مفكري جيل الخمسينيات والستينيات بقوة بإطار الحرب الباردة التي برزت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، معظم علماء هذا الجيل أصيبوا بخيبة الأمل اتجاه الاشتراكية الثورية بسبب التصفيات الدموية للنظام الستاليني والاحتلال العسكري السوفييتي لدول أوروبا الشرقية، والمحاولة الشيوعية للسيطرة على السلطة في إيطاليا واليونان، وحصار برلين عام 1948، والثورة الصينية والممارسات الشمولية التي تلتها، وقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الاتحاد السوفييتي هو سبب الحرب الباردة، لعل هذا ما يفسر إلى

حد لثبير التحيزات السياسية والعرقية والتوجهات المضادة للماركسية التي عكستها أدبيات السياسة المقارنة في تلك المرحلة ، ولعله ليس من المصادفة أن نموذج الدولة الحديثة العصرية، وهو النموذج الذي تصوره ووضع علماء حقل السياسة المقارنة للدول النامية، كان نموذجا لدولة معتدلة ، أو عادلة اجتماعية، وتعددية، وديمقراطية، ولقد بدا هذا النموذج وكأنه صورة مثالية للمجتمع الأمريكي ذاته* .

• ترمز نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية هامة فقد شهدت تلك الفترة حصول جل الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها السياسي من الدول الغربية لتبدأ مرحلة جديدة من نماذج الحكم الذاتي ، مما أدى بدوره إلى زيادة مجال ونطاق حقل السياسة المقارنة ، وإلى توفر معامل جديدة لتحليل واختبار الفرضيات التي تطرحها المداخل الفكرية.

ب/ التطورات الفكرية والمنهجية :

إلى جانب التطورات السياسية العامة، كان حقل السياسة المقارنة يشهد تحولات جوهرية أخرى ويعيش وسط تموجات فكرية كبيرة.

• بدأت هذه التموجات عام باجتماع في جامعة الشمال الغربي بمدينة شيكاغو ، لحلقة دراسية حول السياسة المقارنة تابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (Social Science Research Council) والتي انبثقت عنها لجنة السياسة المقارنة (Committee on Comparative Politics). ولقد ضمت هذه الحلقة الدراسية العديد من علماء السياسة المقارنة الذين كتبوا دراسات نقدية حول التركيز القانوني الرسمي للمدخل التقليدي والذي كان متمحورا حول أوروبا الغربية، ولقد كان لهؤلاء العلماء دور كبير في الثورة الواسعة النطاق التي اجتاحت علم السياسة بصفة عامة والتي دعت إلى التركيز على سلوكيات الجماعات المصلحية، وعملية صنع القرار، والجوانب غير الرسمية للسياسة بدلا من التركيز على الجوانب المؤسسية الرسمية.

• عبّر عدد من المحللين السياسيين عن التطور الذي شهدته العلوم السياسية حيث ذكروا إن العلوم السياسية ونتيجة للتأثر بالتطورات التي تحدثت على الساحة الدولية مرت بمسارين الأول منهجي والأخر إيديولوجي. والأول ظهر في التحول إلى الدراسات الكمية واستخدام الأرقام والإحصاءات، بينما ظهر الآخر في ظهور اتجاهات أربعة اتخذها المنظرون وعلماء السياسة، والتي تمثلت في الاتجاه الماركسي، ومنظرو التبعية، ومنظرو النظام الدولي، وجميعهم استنكروا الفصل بين المعرفة والواقع، حيث جعلوا تطور العلوم السياسية مرتبطا بالصراع الاشتراكي ، أما الاتجاه الأخير فيتمثله المحافظون والمحافظون الجدد الذين فضلوا فكرة تراجع دور الدولة والاقتصاد السوقي الحر والسياسة الخارجية البعيدة عن القيم الاشتراكية

• وفي نفس الوقت، شهدت أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات تطورات فكرية أخرى كان لها تأثيرها في تشكيل الإجماع في حقل السياسة المقارنة ، ففي تلك الفترة بدأ ديفيد إيستون D.Easton في نشر أعماله العامة حول النظام السياسي التي أعطت زخما جديدة إلى دراسة العمليات السياسية والجوانب غير الرسمية في السياسة،

* بالتالي فإن حقل السياسة المقارنة في تلك الفترة - أو حتى بعدها - لم يكن له مدخل فكري جديد فقط ولكنه كان يسعى أيضا إلى نقل ونشر رسالة سياسية معينة، أي أنه كان هناك برنامج سياسي غير ملموس مرتبطا بدراسة الدول النامية إلى جانب التوجه أو الهدف العلمي البحث.

- كذلك كان إيستون عاملا رئيسيا في انتشار وزيادة شعبية المدخل النظامي (System Approach) وتحليل المدخلات والمخرجات Input - Output Analysis والتي أصبحت تستعمل بشكل واسع في حقل السياسة المقارنة .
- تعتبر العولمة من أهم وأخطر التحولات التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وتعمقت تحدياتها ومخاطرها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والمعرفية ، خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي ، وقد انعكس هذا الوضع على القضايا البحثية في العلوم السياسية، فمع نهاية الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي وظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية، وسيادة نموذجها استدعت الحاجة البحث عن آليات منهجية جديدة، تملك مقولات تفسيرية قادرة على استيعاب جملة التحولات الجذرية وقادرة على فهم سمات السياسة العالمية في صورتها الجديدة، ومن ثم فقد بدأ النقاش في الأوساط الأكاديمية متمحوراً حول المرونة المفاهيمية، أي إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع التحولات العميقة على الساحة الدولية، وتصميم مقاربات نظرية لتفسير المستجدات والمفاهيم، والحقيقة أن هذا الحوار أشبه بالنقاش الذي دار حول المرونة المنهجية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل المحاور النظرية بين المدرستين السلوكية والواقعية.
 - هيمنة منظور مدرسة التحديث والتنمية السياسية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، والتي تنطلق من الإيمان بأن المجتمعات البشرية تسير في خط متصاعد، يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة منها أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي أنموذجاً معيارياً للمجتمعات الأخرى يجب عليها - إذا أرادت تحقيق التحديث والتنمية - أن تقتفي أثر هذا الأنموذج.
- وتقوم هذه النظريات ، على تدعيم فكرة وجود علم اجتماعي عالمي للتنمية يمكن من خلاله تحليل كل الدول، ولهذا تم الافتراض، ليس فقط أن منظور التنمية صحيح علمياً ، ولكنه كذلك سليم ومقبول سياسياً وأخلاقياً، ولقد كانت هذه التوليفة من الصحة العلمية، والتطبيق العالمي العام، والقبول السياسي والأخلاقي، هي التي ساهمت في جعل المداخل النظرية لمدرسة التحديث والتنمية السياسية تهيمن على حقل السياسة المقارنة في تلك الفترة .
- ومن خلال استعمال التصنيفات والمداخل التي برزت في أدبيات التحديث والتنمية، تحول العديد من علماء السياسة الشبان إلى دراسة المناطق النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولقد كان حتماً أن يصاب هؤلاء العلماء الشبان بالإحباط وخيبة الأمل وذلك نظراً لأن المعايير المستعملة لقياس التنمية كانت مشتقة بصفة رئيسية من خبرات وتجارب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.
- وفي هذا الإطار ظهر ما يعرف بـ ((الأجندة البحثية)) كأداة جديدة للترويج للنموذج الغربي وقيمه السياسية والاقتصادية والثقافية، ليس هذا وحسب بل كأداة لإخضاع الدول وبسط النفوذ وتحقيق المصالح والأهداف الذاتية، ويلاحظ على هذه الأجندة ، وفق الدراسة التي قام بها نصر محمد عارف في كتابه الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة ، حول مجلة السياسة المقارنة Comparative Politics ، وخلص فيها إلى أن الموضوعات الجديدة التي تم تناولها هي قضايا التحول الديمقراطي ، الإصلاح الهيكلي ، قضايا الأحزاب وهذه الأجندة البحثية متجهة في أغلبها نحو الاتجاهات الحديثة ، وأن هذا المجال في مرحلة تحول حقيقية كبرى .
- ويلاحظ على هذه الأجندة البحثية ما يلي:



- ✓ إن الأجندة البحثية انتقلت بوحدة التحليل من المستوى الوحدات التحليلية الكلية للنظام السياسي والمصلحة الوطنية إلى المستوى الجزئي ودراسة موضوعات كالمراة والطفل والبيئة والإرهاب.
- ✓ إن التمويل الغربي للبحث العلمي انصرف اتجاه موضوعات هذه الأجندة, ومن ثم انصب الإنتاج الفكري في كافة فروع العلوم السياسية على هذه الموضوعات, فكل الباحثين وكل الكتابات قد انصرفت إلى تناول هذه القضايا.

Prof/youcef@Baitiche